دمشق تعلن موقفها النهائي بشأن الهدنة اليوم وباريس تدعو "الجيش السوري إلى العودة إلى ثكناته"

الإبراهيمي أبلغ مجلس الأمن قبول الأسد لـ"هدنة الأضحى" والمعارضة تشكك وتهدد: سنرد في حال تعرضنا للهجوم

الشتاء القارس يتربص باللاجئين السوريين قرب مدينة اعزاز (أ.ب)

عواصم ـ رويترز ـ أ.ف.پ: أكد المبعوث الدولي الاخضر الابراهيمي امس ان سورية وافقت على وقف اطلاق النار خلال عيد الاضحى، وهو قرار ستعلنه دمشق قريبا.

وتبدأ عطلة العيد غدا ولمدة ثلاثة أو أربعة أيام. وقال الإبراهيمي المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إن بعض جماعات المعارضة السورية التي اتصل بها وافقت أيضا على الهدنة مبدئيا. وأعلن الابراهيمي، خلال مؤتمر صحافي في مقر الجامعة العربية بالقاهرة بعد لقاء الامين العام نبيل العربي، «بعد الزيارة هذه التي قمت بها الى دمشق هناك موافقة من الحكومة السورية على وقف اطلاق النار أثناء فرصة العيد».

لكن وزارة الخارجية السورية أعلنت في بيان أمس ان القرار النهائي بخصوص اعلان هدنة في مناسبة عيد الاضحى سيصدر اليوم. وجاء في البيان «مازال طرح وقف العمليات العسكرية خلال عطلة عيد الاضحى المبارك قيد الدراسة من قبل القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة» مضيفا «سيصدر الموقف النهائي يوم الغد بخصوص هذا الموضوع».

وفي جلسة مغلقة لمجلس الأمن عرض الإبراهيمي أمس جهوده خلال جولته الأخيرة الى المنطقة، وقال ديبلوماسي حضر الجلسة لـ«رويترز» طالبا عدم نشر اسمه ان المبعوث الدولي ابلغ المجلس عبر دائرة تلفزيونية أمس الأربعاء ان الرئيس السوري بشار الأسد قبل وقف إطلاق النار أثناء عطلة عيد الأضحى لكن من المتوقع ان يصدر الإعلان النهائي في وقت لاحق.

بدورها نقلت وكالة الأنباء الفرنسية (أ.ف.پ) عن الإبراهيمي قوله ان الهدنة في سورية «خطوة صغيرة» وصمودها غير مؤكد، محذرا من أن فشل مجلس الأمن مجددا في الاتفاق حول سورية قد يؤدي إلى توسيع النزاع.

من جانبه، أكد العميد الركن مصطفى الشيخ رئيس المجلس العسكري الأعلى للجيش السوري الحر موافقته على وقف القتال خلال عيد الأضحى إذا التزم النظام السوري فعليا بذلك.

وقال الشيخ في اتصال هاتفي أجرته معه وكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) من القاهرة: «إذا أوقف النظام القتال سنوقفه نحن أيضا من جانبنا تلقائيا، النظام هو من يستخدم الأسلحة الثقيلة وليس نحن»، وتابع: «لقد اتصل بنا الأخضر الإبراهيمي وقلنا له إذا أوقف النظام القتال سنوقفه، ولكني أعتقد أن النظام كاذب ولدينا شك كبير في التزامه ، فقد سبق وأعلن موافقته على مبادرة المبعوث الأممي السابق كوفي عنان ومبادرات الجامعة العربية ثم تراجع في وعوده واستمر في القتل، ولذا أرى أن موافقته هذه المرة أيضا مجرد مراوغة». من جانبه، أعلن فهد المصري المتحدث باسم القيادة المشتركة للجيش السوري الحر بالداخل، والتي تمثل 12 فصيلا عسكريا يقاتل على الأراضي السورية وفقا للمصري، أن قيادة الجيش السوري الحر لم تتخذ بعد قرارها في موضوع الهدنة وننتظر قرار النظام السوري والآليات التي سيتخذها لتطبيقه.

وأعرب المصري عن شكه في جدية التزام النظام بهذه الهدنة، مطالبا الإبراهيمي بعدم إضاعة الوقت والجهد والمزيد من دماء الشعب السوري، وقال: «نطالبه بحصر جهوده لحشد الدعم الدولي نحو تشكيل ائتلاف عسكري دولي خارج مجلس الأمن من أجل التدخل السريع بسورية». وتابع: «حتى لو تمت الهدنة فستكون بمثابة فرصة أمام الأسد كي يلتقط أنفاسه ويستجمع قواه ويرتكب المزيد من المجازر». وبانتظار الموقف الرسمي من النظام السوري، أكد رئيس المجلس الوطني السوري المعارض عبد الباسط سيدا أن المعارضة المسلحة سترد حال تعرضها لأي هجوم خلال هدنة العيد، مشيرا إلى أن الهدف الرئيسي للمعارضة يتمثل في إسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد. وقال سيدا ـ في تصريح لراديو (سوا) ـ «إذا توقف النظام السوري عن ارتكاب جميع الأعمال الإجرامية بحق شعبه، فمن الطبيعي أن تتوقف جميع الأعمال الدفاعية، معربا عن أمله في وقف القتال في سورية خلال عيد الأضحى».

من جهتها، دعت فرنسا الجيش السوري الى «العودة الى ثكناته» اذا ما طبق وقف لإطلاق النار بعد اعلان الابراهيمي اتفاقا مع دمشق حول وقف المعارك.

وصرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية فيليب لاليو «إذا حصل وقف لإطلاق النار فسيتعين الحصول في سياقه على وقف دائم للأعمال الحربية مع عودة الجيش السوري الى ثكناته».

وأضاف «اننا نذكر بأن على النظام السوري الذي يمارس قمعا على شعبه، ان يخطو الخطوة الأولى».

قتلى الثورة السورية تجاوزوا الـ35 ألفاً ومجزرة جديدة في دوما معظم ضحاياها نساء وأطفال

صورة بثها الناشطون لجثامين ضحايا مجزرة دوما امس

عواصم ـ وكالات: فيما بات أقصى طموح المجتمع الدولي تثبيت هدنة مؤقتة قصيرة في عطلة عيد الأضحى يبقى السوريون اكبر دافع لضريبة الأزمة المتفاقمة منذ 20 شهرا حيث تجاوز عدد الضحايا أكثر من 35 ألف شخص. فقد اعلن مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان رامي عبدالرحمن في اتصال هاتفي مع «فرانس برس» ان «24 ألفا و964 مدنيا، وثمانية آلاف و767 جنديا نظاميا، و1276 منشقا» قتلوا منذ بدء الاحتجاجات المطالبة بسقوط نظام الرئيس بشار الأسد في منتصف مارس 2011».

وأشار عبدالرحمن الى توثيق «مقتل 422 شخصا آخرين لم نكن قد تمكنا من تحديد هوياتهم»، مؤكدا ان الحصيلة لا تشمل آلاف المفقودين او الضحايا الذين لم يتم توثيق اسمائهم.

ولم يعلن عبدالرحمن في تقريره الضحايا الذين سقطوا جراء العمليات العسكرية وقصف طائرات النظام للمدن الثائرة وتجاوز عددهم الـ90 شخصا حتى مساء امس.

واستمر القصف المدفعي على مناطق جنوب دمشق وسط اشتباكات عنيفة بين الجيش الحر وجيش النظام بحي القابون وعند المتحلق الجنوبي، بحسب شبكة شام الاخبارية. وقصف الطيران الحربي لمدينة عربين وبلدة مديرا ومعظم مدن وبلدات الغوطة الشرقية.

وفي هذه الأثناء تعرضت مدينة دوما بريف دمشق لمجزرة جديدة اعدم فيها نحو 20 شخصا «ميدانيا» بينهم نساء وأطفال على يد قوات النظام بحسب لجان التنسيق.

ووصف الاعلام التابع للمعارضة في دوما في بيان ما حدث بأنه مذبحة مروعة وقال ان أكثر من 20 مدنيا قتلوا على أيدي ميليشيا الشبيحة الذين كانوا عند نقطة تفتيش ثم اقتحموا مبنى سكنيا على مقربة.

وافاد المرصد في بيان بالعثور على عشرين جثة في مبنى بحي تكسي حيدر بمدينة دوما في ريف دمشق، بينها اربعة أطفال وثمان لنساء.

بينما أعلن مصدر رسمي سوري ان عدد ضحايا المجزرة ارتفع الى 25 قتيلا متهما ما يسميها «الجماعات المسلحة» بارتكابها قبل انعقاد جلسة مجلس الأمن وهي التهمة التي دأب النظام على اتهام المعارضة بها بعد كل مجزرة ترتكب بحق مدنيين.

ونقلت وكالة الأنباء الرسمية السورية «سانا» عن مصدر في محافظة ريف دمشق قوله «ان المنطقة التي وقعت فيها المجزرة ينتشر فيها إرهابيو ما يسمى لواء الإسلام الذي يتزعمه الإرهابي زهران علوش».

وقالت وزارة الخارجية والمغتربين بدورها في رسالتين الى الامين العام للامم المتحدة ورئيس مجلس الامن الدولي المجموعات الارهابية المسلحة وداعموها بالوقوف خلف المجزرة في توقيت اصبح متكررا ومعروفا انه يسبق الجلسات التي يعقدها مجلس الأمن لمناقشة الأوضاع في سورية.

وفي محافظة حمص تجدد القصف العنيف بالمدفعية الثقيلة على مدن الرستن والقصير وبلدة الحميدية بريف القصير، فيما تواصل لليوم الثامن والثلاثين بعد المائة الحصار على احياء حمص القديمة وجورة الشياح والخالدية، واسمر كذلك تعرضها للقصف اليومي.

وبعد مجزرة قصف المخبز الآلي في مساكن هنانو أمس الأول بحلب جدد الطيران الحربي قصف الحي نفسه امس مع تجدد الاشتباكات بين الجيش الحر وجيش النظام في حي الميدان، كما قصف الطيران الحربي بلدة كفرناها وقصفت المدفعية الثقيلة بلدات خان العسل وأورم الكبرى وبشقاتين بريف حلب.

أما المعركة الاشرس بين الثوار وقوات النظام فمازالت متمركزة في ريف ادلب التي تتعرض معظم مدنها بعد سيطرة الجيش الحر عليها لقصف مدفعي بعيد ومن الطيران الحربي لاسيما نحليا بريف أريحا ومدن كفرومة ومعرة النعمان ومعرشورين وسط استمرار الاشتباكات العنيفة بين الجيش الحر وجيش النظام في معسكر وادي الضيف، أحد اخر المعاقل الاستراتيجية للنظام في ريف المدينة بعد سيطرة الثوار على معرة النعمان. وقد أعرب مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان عن اعتقاده بأن معسكر «وادي الضيف»، الاستراتيجي سيسقط بأكمله في يد الثوار.

وقال عبدالرحمن في تصريح خاص لهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) أمس ان القوات النظامية قامت بقصف المناطق المحيطة لمعسكر «وداي الضيف»، وذلك في محاولة لفك حصار الثوار الذين يسيطرون على المعسكر الذي من المتوقع أن يسقط بأكمله اليوم (امس) في يد الثوار».

وأوضح مدير المرصد السوري أنه «في حالة سقوط معسكر وداي الضيف في يد الثوار ستتكبد القوات النظامية التابعة للرئيس بشار الأسد خسائر فادحة، مشيرا إلى أن طول المعسكر يبلغ أكثر من 3 كيلومترات.

ولم يتوقف القصف المدفعي والجوي والمداهمات عن باقي المناطق لاسيما مدينة الصنمين بريف درعا وحي الحميدية بمدينة دير الزور الى جانب احياء الجبيلة والرشدية. وطالت العمليات بلدات الحسينية والشهابيات بريف دير الزور، وكذلك بلدات خربة الرز والعلي باجلية بريف الرقة الشمالي ووقعت اشتباكات عنيفة في بلدة سلوك ومدينة الطبقة بين الجيش الحر وجيش النظام.

«هيومن رايتس» تتهم النظام السوري بزيادة استخدام القنابل العنقودية

نيويورك ـ يو.بي.آي: تحدثت منظمة «هيومن رايتس ووتش» عن أدلة متزايدة لديها تبين استمرار القوات الجوية السورية بالقاء القنابل العنقودية بالرغم من انكار الجيش السوري انه يستخدمها.

وأصدرت المنظمة تقريرا تشير فيه الى ان المعلومات التي جمعتها تظهر زيادة ملحوظة في استخدام القنابل العنقودية خلال الاسبوعين الماضيين.

ورأت ان هجمات القنابل العنقودية تأتي كجزء من حملة جوية متصاعدة تشنها القوات الحكومية على معاقل المعارضة شملت القاء قنابل شديدة الانفجار وقنابل انشطارية بل وقنابل «برميلية» في مناطق مأهولة بالسكان.

واذ ذكرت بما نشرته في 14 اكتوبر 2012 حول استخدام سورية للقنابل العنقودية لفتت الى ان الجيش السوري اصدر تصريحا ينكر فيه استخدام القنابل العنقودية ويقول انه لا يمتلك مثل تلك الاسلحة.

لكنها لفتت الى انه منذ ذلك الحين تمكنت «هيومن رايتس ووتش» من جمع ادلة جديدة على استمرار القوات الجوية السورية في شن هجمات القنابل العنقودية وأكدتها من خلال مقابلات مع الضحايا ومع سكان آخرين ونشطاء صوروا الذخائر العنقودية علاوة على تحليل 64 مقطع ڤيديو وصور فوتوغرافية تبين بقايا اسلحة تخلفت عن 10 هجمات جديدة بالقنابل العنقودية في بلدات عدة.

وقال مدير قسم الاسلحة وحقوق الانسان في المنظمة ستيف غوس «يخلو انكار سورية من المعنى مع تراكم الادلة على انهمار القنابل العنقودية كالمطر فوق البلدات والقرى».

وأضاف ان «القوات الجوية السورية تفرض سلطان الرعب على المدنيين في معاقل المعارضة بأنحاء البلاد بالقاء القنابل العنقودية وغيرها من الاسلحة الانفجارية من الطائرات».

وردا على انكار وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف استخدام قنابل عنقودية «روسية الصنع» في سورية اوضحت المنظمة انه رغم ان كيفية وتوقيت حصول سورية على ترسانتها ليسا في حيز المعرفة العامة فان الاتحاد السوڤييتي السابق كان ينتج قنابل «آر بي كيه» العنقودية ويصدرها بكميات كبيرة. وقال غوس «بينما يمكن للافروف تبرير انكاره بانطباقه الضيق على القنابل العنقودية الحديثة «روسية الصنع» فان جميع الادلة حتى الآن تبين ان الاسلحة التي تلقيها طائرات القوات الجوية السورية النفاثة والمروحية نشأت في الاتحاد السوڤييتي وعلى روسيا ان تبدي القلق من استخدام الذخائر العنقودية في سورية وليس التشكيك في الادلة المقنعة على استخدام ذخائر عنقودية سوڤييتية الصنع».

.. وموسكو تتهم الثوار السوريين باستخدام صواريخ ستينغر أميركية

موسكو ـ أ.ف.پ: قال قائد أركان القوات المسلحة الروسية الجنرال نيكولاي ماكاروف أمس ان المتمردين السوريين يستخدمون قاذفات صواريخ أميركية الصنع من طراز ستينغر لمقاتلة قوات الرئيس بشار الأسد.

ونقلت وكالة انترفاكس عن الجنرال ماكاروف ان «هيئة الأركان تملك معلومات مفادها بأن المتمردين الذين يقاتلون قوات الحكومة السورية لديهم قاذفات صواريخ ارض ـ جو محمولة من عدة دول لاسيما قاذفات ستينغر الأميركية الصنع».

وأضاف «مازال يتعين تحديد الجهة التي سلمتها».

واعتبر ماكاروف ممكنا تزويد المتمردين السوريين بأسلحة وذخائر وخصوصا بقاذفات صواريخ ارض ـ جو محمولة من الخارج بواسطة عدة وسائل نقل وخصوصا عبر الجو.

وقال انه «يمكن استخدام كل وسائل النقل لذلك، ولاسيما طائرات الرحلات المدنية، انها قضية خطيرة».

تيار معارض يدين اعتقال أحد أعضائه تزامناً مع العفو الصادر عن الأسد

دمشق ـ د.ب.أ: أدان تيار «بناء الدولة السورية» المعارض اعتقال العضو في التيار دارا عبدالله، ورأى في الاعتقال دلالة على عدم جدوى العفو الذي أصدره الرئيس السوري بشار الأسد أمس الأول.

وقال بيان صادر عن التيار امس إن «دارا عبدالله، مثله كبقية أعضاء تيار بناء الدولة السورية، مناضل ديموقراطي سلمي، ينشط لحماية السوريين من الاستبداد ومن العنف ومن أي مصاب يصيب السوريين ووحدة وطنهم»، مضيفا أن «هذا لم يمنع سابقا السلطات الأمنية، ولا يمنعها الآن، من اعتقال عشرات الآلاف من الشباب السوري الذي يتمسك بحقوقه ويمارس حرياته العامة».

ورأى البيان في «تزامن اعتقال دارا عبدالله في نفس توقيت إعلان السلطة السورية عن عفو رئاسي، يدل بوضوح كامل على شكلانية هذا العفو وعدم جدواه، وعلى عدم جدية السلطة المطلق بإنهاء ظاهرة الاعتقال التعسفي، والتوقف عن ملاحقة الناشطين السياسيين والمدنيين، والتوقف عن القمع المعمم على جميع السوريين».

وأوضح التيار، في بيانه، أن اعتقال عبدالله وغيره من الناشطين السلميين يشير إلى أن السلطات السورية «ليست عازمة على إعلان التهدئة والتوقف عن الأعمال القتالية، بل يؤكد كذب السلطات بإعلان نيتها بالمباشرة بعملية سياسية تنهي الأزمة المأساوية التي جرتها، وأطراف أخرى، على البلاد».

وأكد البيان على أن «أداء السلطة (السورية) هذا هو أحد العوامل التي تدفع الشباب بقوة لحمل السلاح، واعتماد سبيل العنف في مواجهتها»، معتبرا أن على السلطات أن «تتوقف عن مثل هذه الإجراءات إذا كانت تريد فعلا إنهاء ظاهرة العنف المضاد الذي نشأ ردا على عنفها».

مضاعفة بعثات الدراسة للطلبة السوريين في الاتحاد الأوروبي

بروكسل ـ كونا: اعلنت المفوضية الاوروبية امس عن مضاعفة بعثاتها الدراسية للطلبة السوريين وباب التسجيل للبعثات مفتوح الذي يوفر اكثر من 150 بعثة للدراسة في اوروبا هذه السنة. وقال المفوض الاوروبي لشؤون التوسعة وسياسات دول الجوار ستيفان فول انه من المهم تمكين الطلبة السوريين لاسيما الذين نزحوا من او داخل سورية بسبب ازمة البلاد الراهنة من التقديم لبرنامج «اراسموس موندوس» للاستفادة من بعثاتها مؤكدا ان «ابواب الاتحاد الاوروبي مفتوحة امام الطلبة المستحقين للدراسة في دوله». يذكر ان برنامج «اراسموس موندوس» التابع للاتحاد الاوروبي يهدف لتعزيز الكفاءة التعليمية للمراحل الدراسية المتقدمة من خلال البعثات والتعاون الاكاديمي بين اوروبا ودول العالم.

الحكومة تقر أكبر موازنة في تاريخ سورية ومحللون يشككون في إمكانية تمويلها

عواصم ـ وكالات: أقر مجلس الوزراء السوري في جلسته التي عقدها أمس برئاسة الدكتور وائل الحلقي رئيس المجلس مشروع قانون الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2013 بإجمالي قدره 1383 مليار ليرة سورية بزيادة قدرها 4٪ عن موازنة العام 2012. كما أقر المجلس بيان الحكومة حول مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2013.

وتناول البيان الحكومي المالي الآثار السلبية التي خلفتها العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية والتي ترمى الى تدمير الاقتصاد السوري عبر إحداث خلل بنيوي بالتوازن الكلي للاقتصاد، بحسب الحكومة السورية. كما لحظ البيان المالي الاجراءات المالية المتخذة لاستمرارية تعزيز صمود ومنعة الاقتصاد الوطني.

ورأى محللون سياسيون أن هذه الارقام الهائلة تعتبر استعراض عضلات من جانب الحكومة بإعلانها اعلى موازنة في تاريخ البلاد رغبة منها في توجيه رسائل تطمين بأن الاقتصاد مازال بألف خير.

وبحسب آراء خبراء فإن هذه ارقام خلبية دون توافر امكانيات لتغطية هذه الميزانية خاصة ان آخر ميزانية قبل الازمة الحالية عام 2010 شهدت عجزا وصل إلى 3,5 مليارات ليرة، «بنسبة تقارب 24٪ من إجمالي الموازنة».

مراقبون اقتصاديون اعتبروا من خلال تصريحات لـ «زمان الوصل» بث تلك الأرقام نوعا من المغامرة، وآخرون وصفوها بالشيكات دون رصيد، لأن موارد الاقتصاد السوري تتجه نحو الضمور شيئا فشيئا بفعل الأزمة التي تعصف في البلاد، ونتيجة شلل الحركة الاقتصادية بشكل شبه كامل، وهذا التناقص في الإيرادات سيؤدي بالضرورة إلى ارتفاع كبير في عجز الموازنة المعتمدة بأرقامها الخيالية، ورغم أن عجز موازنة عام 2012 لم يظهر بعد لكن يرجح الخبراء أنها لا تقل عن 40٪ من إجمالي الموازنة، ونسبة لا تقل عن 6٪ من الدخل القومي.

زيادة على الأرقام العالية للموازنات، هناك ملاحظة ثانية تتجسد في رفع الأموال المخصصة للشق الجاري، فموازنة العام القادم ووفق تصريح وزير المالية السوري الدكتور محمد الجليلاتي خصص منها للإنفاق الجاري مبلغ 1108 مليارات ليرة سورية، بزيادة 16٪عن العام 2012 والذي كان 951 مليار ليرة، في حين تم تخفيض الإنفاق الاستثماري. وتساءل المحللون: من أين يمكن تأمين كل هذه الأرقام اذا كانت الموارد المحلية ووفق تصريح وزير المالية هي بحدود 634 مليار ليرة.